دور صندوق الكفالة المشتركة في ضمان مخاطر القروض العمومية لريادة الأعمال في الجزائر؛ دراسة حالة وكالة أم البواقي للفترة 2020–2022

Role of Common Guarantee Fund in guaranteeing the risks of public loans for entrepreneurship in Algeria; a case study of Oum El Bouaghi Agency during the period 2020 - 2022

لامية حمايزية[*]، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، hamaizia.lamia@univ-oeb.dz

نصرالدين عيساوي، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، aissaoui.nasreddine@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/26 تاريخ القبول: 2024/08/31 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تطرق هذا العمل إلى تبيان دور صندوق الكفالة المشتركة في ضمان الأخطار البنكية للقروض التي استفاد منها الشباب الجزائري حاملي المشاريع. وقد قمنا بدراسة وتحليل طلبات التعويض المقدمة من قبل البنوك الخمسة مقابل قروضها المستحقة سواء المتعثرة منها أو المتوقفة عن التسديد، وذلك من قبل حاملي المشاريع الذين لم يتمكنوا من تجسيد المشاريع بغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء ذلك. وللوقوف على واقع ولاية أم البواقي، قمنا بتحليل عينة من الطلبات المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة، وذلك من طرف البنوك في الفترة 2020–2022 للمشاريع التي استفاد منها الشباب خلال الفترة 2007–2018. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها، هناك أسباب كثيرة ساهمت في فشل المشاريع منها: وجود نية مبيتة لعدم تنفيذ المشروع، قلة وعي الشباب المقاول بواجباته، روح الاتكال، نقص تأطير الشباب المقاول في المقاولاتية، قلة المرافقة المتخصصة لحل الصعوبات التي قد ترهن نجاح المشاريع في بداياتها.

كلمات مفتاحية: ريادة أعمال، قروض متعثرة، شباب مقاولون، صندوق كفالة مشتركة.

تصنيفات JEL : O12، P11 .

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This work aims to highlight the role of the Joint Guarantee Fund in guaranteeing the banking risks granted to entrepreneurship. So, to have a clear idea of the reality and success of entrepreneurship in the State of Oum El Bouaghi, we analyzed a sample of requests for compensation from banks to the joint guarantee fund during the period 2020-2022, in order to recover the credits granted to entrepreneurs during the period 2007-2018, for who did not succeed in carrying out their project. Among the results of this work, we can cite the main causes that led these projects to failure: most of the entrepreneur do not intend to carry out an entrepreneurial project, young entrepreneur's lack of knowledge of his duties, spirit of dependence on the various public aids, lack of supervision of young entrepreneurs, lack of support for young people during the realization of their project, etc.

Keywords: entrepreneurship, unrecovered debts, young entrepreneurs, Joint Guarantee Fund.

Jel Classification Codes: O12, P11.

1. مقدمة:

تعاني الدول النامية والمتقدمة في وقتنا الراهن من أزمة البطالة، التي ما فتأت تحدث أزمات اجتماعية تسقط نظم وحكومات. وكحل لهذه المعضلة لجأت الجزائر إلى إيجاد حلول، من بينها وضع آليات التشغيل المختلفة. سنتطرق في هذه الدراسة إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تسيير الأخطار المالية، وذلك كشريك فعال في إنجاح هذه الآلية، والتي تمثل حلقة لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي في عملية تمويل المشاريع. وللبنوك دورا أساسيا تلعبه في عملية تمويل المشاريع بصيغة التمويل الثلاثي، والدفع بعجلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قدما نحو التغلب على مشكل البطالة في بلادنا، وبما أن نسبة تمويلها قد تصل إلى ما نسبته 70% من قيمة المشروع، فإن هذه المؤسسات المصرفية تبحث دائما على ضمانات لأموالها المقترضة، إلا أن الشباب حاملي أفكار المشاريع لا يملكون أي ضمانات عينية أو من هذا القبيل. ولتذليل هذه العقبة أمام الشباب، لجأت السلطات العمومية إلى التفكير في إنشاء صندوق الكفالة المشتركة، وذلك لضمان أخطار القروض الممنوحة لحاملي المشاريع، والذي يوفر ضمانا

إضافيا للبنوك، بالموازاة مع الضمانات التي يقدمها صاحب المشروع نفسه، الذي يقوم برهن العتاد المنقول وغير المنقول للبنك، واكتتاب تأمين شامل على كل الأخطار لدى مؤسسات التأمين.

بناء على ما سبق، ولكي نبرز الدور الذي يلعبه صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لحاملي المشاريع، وذلك في عملية تمويل المشاريع المقاولاتية في صيغة التمويل الثلاثي، قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فعالية مساهمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لحاملي المشاريع في ضمان الأخطار البنكية عند تمويل المشايع المقاولاتية؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات، نوردها كما يلي:

- الدور الحقيقي المنوط بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هو دور تشاوري فقط؛
- الأخطار المالية هي أهم الأخطار التي يمكن أن تؤثر على العمل المقاولاتي؛
- تقتصر الصلاحيات الممنوحة لصندوق الكفالة المشتركة في الصلاحيات المالية فقط.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إبراز: ضرورة الاهتمام بتسيير المخاطر المالية، والذي من شأنه توجيه دفة تمويل المشاريع المقاولاتية إلى السبل الكفيلة بتحقيق النتائج المرجوة، لاسيما تلك المشاريع التي تكتنفها أخطار مالية معتبرة؛ تحديد الأسباب التي تقف وراء عدم تسديد حاملي المشاريع لمستحقاتهم تجاه البنوك، للوقاية والحماية من حدوثها في وقت مبكر؛ إعادة النظر في دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تطوير العمل المقاولاتي، وذلك كطرف متدخل وليس كطرف مراقب، على الرغم من أنه الجهة التي تتحمل تبعات أخطاء الأجهزة المسؤولة عن دراسة المشاريع وتمويلها.

نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على خصائص ومميزات الدور الذي يلعبه صندوق الكفالة المشتركة، لاسيما الدور المنوط به في تسيير الملفات المودعة لديه من قبل البنوك، وذلك لاسترجاع القروض المتعثرة أو المتوقف صاحبها عن التسديد؛ كما تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص تسيير صندوق الكفالة المشتركة من خلال تحليل إطاره التنظيمي ومجال تدخله، لتقديم اقتراحات لإعادة هيكلته لتحسين نجاعته؛

بالإضافة إلى إبراز النقائص التي تشوب صلاحيات صندوق الكفالة المشتركة في تأمين قروض البنوك الموجهة لريادة الأعمال.

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتناسب مع هذا النوع من الأبحاث. حيث تم تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي: لقد تطرقنا في المحور الأول إلى الإطار التنظيمي ومجال تدخل صندوق الكفالة المشتركة؛ وقد تطرقنا في المحور الثاني إلى تحليل حجم ملفات المشاريع الفاشلة أو المتعثرة موضوع طلب التعويضات من صندوق الكفالة المشتركة، وكذا القطاعات المعنية بالمشاريع الفاشلة في الفترة 2020-2022؛ أما المحور الثالث فقد خصص لتحليل حجم، مصدر واتجاه الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة للفترة المعنية.

من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- **Etude de BOUTALEB Kouider & BOUTALEB Oussama, Le développement de l'entrepreneuriat en Algérie face aux contraintes bloquantes de l'environnement institutionnel. Journal Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale. N° 06 Juin 2018, pp: 30-48. (BOUTALEB & BOUTALEB, 2018, pp. 30-48).**

ركزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على مختلف العراقيل الإدارية التي تثبط المبادرة الفردية والعمل المقاولاتي، وذلك من خلال التطرق لمختلف الأجهزة المتدخلة في تمويل المقاولاتية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن مختلف التسهيلات المالية الممنوحة للشاب المقاول غير كافية، بل يجب التركيز على البيئة المؤسساتية و إصلاحها لتطوير هذا النوع من المبادرات الفردية.

دراسة ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 (العايب، 2010-2011). تناولت هذه الدراسة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقياس مخاطر التمويل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التدابير والإصلاحات الموجهة لأجهزة الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفه العامة،

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفه خاصة، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة إشكالية التمويل في الجزائر، التي ترجع إلى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر مباشرة في سلوكها المالي.

وتتقاطع دراستنا مع هذين الدراستين في البحث عن العراقيل المالية وغير المالية التي تحول دون تطوير العمل المقاولاتي في الجزائر. وتختلف دراستنا مع هذين الدراستين في إبراز الوجه الآخر للقروض المتعثرة وتبعاتها على البنوك والضمانات المرتبطة بها.

2. الإطار التنظيمي ومجال تدخل صندوق الكفالة المشتركة:

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز نشأة وتطور صندوق الكفالة المشتركة، بالإضافة إلى عرض التنظيم الذي يؤطره، و هذا بعد التعريج على ظاهرة البطالة في الجزائر.

1.2 حجم ظاهرة البطالة في الجزائر وحتمية إيجاد حلول جذرية:

تعرض الإحصائيات الموالية تطور معدلات البطالة في الجزائر من عام 2012 إلى عام 2016، مع التوقعات إلى غاية عام 2022. فقد وصل معدل البطالة في الجزائر بين عامي 2010 و2016 إلى ذروته، وقد سجل معدلات قياسية قدرها 11% مرتين في عامي 2012 و2015. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي؛ فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الجزائر بشكل أكثر حدة في حدود 2022 ليصل إلى حوالي 16% (www.statista.com، 2022) . وتتخذ ظاهرة البطالة منحى مقلقا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ معدل البطالة في الجزائر 11.7% في سبتمبر 2018، مقابل 11.1% في أفريل 2018، بزيادة قدرها 0.6% في فترة لا تتجاوز 6 أشهر. وهي نتائج الاستطلاع الذي أجراه مكتب الإحصاء الوطني بعنوان "الأنشطة والتوظيف والبطالة لشهر سبتمبر 2018" (www.ONS.dz، 2016-2018). ووفقا للديوان الوطني للإحصاء (**ONS**)، فقد قُدر عدد العاطلين عن العمل بنحو 1.462 مليون شخص في سبتمبر 2018، مقارنة بـ 1.378 مليون في أفريل 2018. وحسب الديوان الوطني للإحصاء، فإن هناك شخص من بين اثنين على الأقل عاطل عن العمل. وحسب نفس المصدر، فإن معدل البطالة ارتفع بين الرجال من 9% في أفريل 2018 إلى 9.9% في سبتمبر 2018. من ناحية أخرى، فقد انخفض بين النساء بشكل طفيف للغاية، من 19.5% في أفريل 2018 إلى 19.4% في سبتمبر

2018. إن شريحة الشباب هي الأكثر تضررا؛ فقد بلغ معدل البطالة29.1% بين الشباب في الفئة العمرية 16-24 سنة في سبتمبر الماضي، مقابل 26.4% في أفريل 2018، بزيادة قدرها 2.7%. **(www.ONS.dz، 2016-2018)**

لقد بلغ معدل البطالة بين فئة الشباب 24.6% بين الرجال و51.3% بين النساء، أما معدل بطالة البالغين 25 سنة فأكثر فقد بلغ 8.9% في سبتمبر 2018، بواقع 7.4% بين الرجال و15.2% بين النساء بالنسبة لعدد السكان العاطلين عن العمل. بالنسبة لحجم البطالة لدى حاملي الشهادات، فقد تم تسجيل 668 ألف عاطل عن العمل ليس لديهم شهادات، أي 45.7% من مجموع العاطلين عن العمل، ويشكل خريجو التكوين المهني 26.4% (386.000 بطال)، بينما يشكل خريجو التعليم العالي 27.9% (408.000 بطال). احترس من الأرقام! المستوى الفعلي للبطالة هو ضعف نسبة 11.7% في مكتب الإحصاء الوطني! (AISSAOUI, 2020)

2.2 ريادة الأعمال كبديل لامتصاص البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني:

تم تحديد الإطار العام لدعم وتشغيل الشباب وأشكاله حسب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 1996/07/02، ووفقا لمادته (04):" يجب أن يستوفي الشباب، الشروط المرتبطة بالسن والتأهيل ومستوى المجهود الشخصي على الخصوص". وحدد وفقا للمادة (05):" أن لا يتجاوز مبلغ الاستثمار المنصوص عليه في هذا المرسوم الأربعة (04) ملايين دينار جزائري". وقد تم رفع سقف الاستثمار إلى (10) عشرة ملايين دينار جزائري بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-300 المؤرخ في 2003/09/11 المعدل والمتمم للمرسوم 96-234. بالنسبة لشرط السن، فيجب أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 40 سنة. وقد طرأ تغييرا حسب المادة (2) من المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 2003/09/06، حيث أشترط فيه: "أن يتراوح عمر الشاب أو الشباب ما بين 19 و35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاث (03) مناصب عمل دائمة على الأقل -بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة- فيمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى" (المرسوم التنفيذي 03-290، 2003). وفي سنة 2022 طرأ تغييرا ثان في شرط السن، وذلك حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 22-46 المعدل لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 كالتالي: " أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 18

و55 سنة".(مرسوم تنفيذي رقم 22-46، 2022)، وأن يكون ذو تأهيل مهني و/أو ملكات معرفية معترف بها، ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة أو قام بتقديم طلب الإعانة.

وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296، فقد تغيرت تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، وذلك إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " (ANADE).(مرسوم تنفيذي رقم 20-329، 2020)

الجدول 1: تواتر التشريعات والوزارات المتعاقبة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التاريخ	المرسوم التنفيذي	الوزارة المسندة إليها
1996/09/08	المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996. الجريدة الرسمية العدد 52 لسنة 1996.	سلطة رئيس الحكومة
2006/05/31	مرسوم رئاسي رقم 06-191 المؤرخ في 4 جمادى الأول عام 1427 الموافق 31 ماي سنة 2006. الجريدة الرسمية العدد 36 لسنة 2006.	وزير التشغيل والتضامن الوطني
2007/06/04	المرسوم الرئاسي 07-173 المؤرخ في 18 جمادى الأول عام 1428 الموافق 04 يونيو سنة 2007. الجريدة الرسمية العدد 37 لسنة 2007.	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
2020/05/05	المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق 5 ماي سنة 2020. الجريدة الرسمية العدد 27 سنة 2020	وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرف
2020/07/20	المرسوم التنفيذي رقم 20-186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 جويلية سنة 2020. الجريدة الرسمية العدد 41 سنة 2020.	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
2022/10/20	المرسوم التنفيذي رقم 22-355 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1444 الموافق 20 أكتوبر سنة 2022. الجريدة الرسمية العدد 71 سنة 2022.	وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2 نشأة وأهداف صندوق الكفالة المشتركة:

تم تأسيس صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 98-200. وقد وضع هذا الصندوق تحت وصاية الوزارة الوصية على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتم توطينه لدى نفس الوكالة، كما يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (مرسوم تنفيذي رقم 98-200، 1998). وحسب المرسوم الرئاسي رقم 22-42 المؤرخ في 2022/01/19 في مادته رقم (2) المحررة كما يلي: تعوض عبارة " الشاب أو الشباب ذوو المشاريع" بعبارة "حاملي المشاريع" في أحكام المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 1996/07/02. (مرسوم رئاسي رقم 22-42، 2022)

يضمن الصندوق القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها- حسب المادة (4) من المرسوم الرئاسي رقم(22-42) بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حسب الكيفية التي يحددها المرسوم السابق الذكر، وفي حدود النسبة 70% من القرض البنكي، بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاذ التماس الضمانات العينية و/أو الشخصية. وحسب المادة (5) من نفس المرسوم، يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان، محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

يتولى المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مادته السادسة (6)، تسيير الصندوق بمساعدة أمانة دائمة. يتم إسناد الصندوق للوزارة التي أسندت إليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في كل تغيير سبق. وحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم (22-356) المؤرخ في 2022/10/20، يسند إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على صندوق الكفالة المشتركة، لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع. (مرسوم تنفيذي رقم 22-356، 2022)

4.2 مهام صندوق الكفالة المشتركة:

يبدأ عمل صندوق الكفالة المشتركة مع حاملي المشاريع انطلاقا من مرحلة حصولهم على الموافقة البنكية. ويتقدم صاحب المشروع للتعاقد مع الصندوق، من خلال إبرام عقد حيث يلتزم المتعاقد بكل شروط العقد، وعند إتمام كل الإجراءات الخاصة بعملية التمويل مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،

يقوم الشاب بإحضار شيك من البنك الممول لمشروعه لتسديد اشتراكاته في الصندوق المتفق عليها في العقد. ويحدد مبلغ الاشتراكات لحامل المشروع على أساس القرض البنكي ومدته، ومعدل الاشتراك عموما 0.35% على ما تبقى من الدين لكل سنة. وكمثال لعملية احتساب اشتراك حامل المشروع في صندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار قرض مبلغه 1.000.000 دج لمدة 5 سنوات وبنسبة اشتراك سنوي قدرها 0.35% من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: كيفية احتساب مبلغ الاشتراك لحاملي المشاريع

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
باقي القرض للتسديد في بداية السنة	1.000.000	800.000	600.000	400.000	200.000
مبلغ القسط الذي سيسدد سنويا	200.000	200.000	200.000	200.000	200.000
باقي القرض للتسديد في نهاية السنة	800.000	600.000	400.000	200.000	0
مبلغ الاشتراكات في الصندوق	**3.500**	**2.800**	**2.100**	**1.400**	**700**

المصدر: من إعداد الباحثين

وتكون في هذه الحالة مجموع الاشتراكات يساوي 10.500دج. وعند تسديد الاشتراك يتحصل حامل المشروع على شهادة انخراط في الصندوق، حيث يغطي هذا الانخراط فترة القرض.

5.2 شروط طلب التعويض من البنك:

غالبا ما نكون أمام اتفاقيات ثلاثية بين: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، البنوك العمومية الخمس (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري) وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها حاملي المشاريع، وذلك في كل ما يخص الإجراءات والشروط التي تربط كل الأطراف الثلاث، كل حسب تخصصه لتمويل حاملي المشاريع. وتمضى هذه الاتفاقيات من قبل المدراء العامون للأطراف الثلاثة محل الاتفاق.

وتحدد شروط طلب التعويض، والتي تبدأ من التصريح لدى الصندوق بعدم استرجاع القسط الأول المستحق من طرف البنوك. وعند عدم سداد حامل المشروع للأقساط الثلاثة كاملة، يمكن للبنك التقدم بطلب التعويض للصندوق مصحوبا بالوثائق التالية:

- طلب التعويض الذي يضمن من خلاله صندوق الكفالة المشتركة استرجاع البنك 70% من مبلغ القرض، والممضى من طرف المدير الجهوي للبنك؛
- شهادة تحويل الحقوق المتعلقة بذمم البنوك المستحقة الدفع لصالح صندوق الكفالة المشتركة، الذي يمثل تعهد بتحويل الذمم المحصلة لاحقا من البنك إلى صندوق الكفالة المشتركة، والممضى من طرف المدير الجهوي للبنك؛
- جدول الديون غير المدفوعة، الممضى من طرف مدير الوكالة البنكية؛
- جدول الديون المسددة، الممضى من طرف مدير الوكالة البنكية؛
- جدول سداد القروض المصرفية المستهلكة فعليًا؛
- اتفاقية القرض موقعة من كلا الطرفين؛
- نسخة من رهن العتاد مع الصيغة التنفيذية و/أو رهن المعدات والعتاد المنقول، الذي يكفله رهن على البطاقة الرمادية للعتاد المنقول.

3. تحليل حجم ملفات المشاريع موضوع طلب التعويضات من صندوق الكفالة المشتركة والقطاعات المعنية للفترة 2020-2022:

من خلال هذا المحور يتم تسليط الضوء على حجم ملفات طلب التعويض من قبل البنوك والمقدمة لصندوق الكفالة المشتركة، وذلك نظرا لاستحالة استرجاع هذه المؤسسات المصرفية لحقوقها نظرا لفشل أو تعثر مشاريع رواد الأعمال.

1.3 طلبات التعويض المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع من قبل البنوك:

تلجأ البنوك إلى تقديم طلب التعويض كما ذكرناه سابقا إلى المندوبية المحلية، مفاده عدم سداد صاحب المشروع للقسط الثالث كاملا. ويرفق الطلب بملف موصى به في الاتفاقيات الثلاثية: الوكالة

الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية، البنك وصندوق الكفالة المشتركة. ويوضح الجدول الموالي عدد الطلبات المودعة من طرف البنوك بغرض تعويض المشاريع المتعثرة في الفترة من 2020/01/02 إلى 2022/12/31.

الجدول 3: طلبات التعويض المقدمة من قبل البنوك لصندوق الكفالة المشتركة

	البنوك	الملفات موضوع الطلب	ملفات طلبات التعويض	القرض الحقيقي المدفوع	القرض الحقيقي المدفوع %	المبالغ المحصلة	%	مبلغ التعويض المطلوب
1	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	728	**51,49%**	1 843 555 472,87	**57,79%**	23 489 710,01	**1,27%**	1 284 367 548,72
2	بنك التنمية المحلية	71	**5,02%**	99 262 780,20	**3,11%**	0,00	**0,00%**	71 507 837,61
3	البنك الجزائري الخارجي	77	**5,45%**	157 364 753,54	**4,93%**	14 815 994,75	**9,42%**	98 597 104,91
4	البنك الوطني الجزائري	303	**21,43%**	627 195 685,75	**19,66%**	34 635 387,97	**5,52%**	415 873 166,15
5	القرض الشعبي الجزائري	235	**16,62%**	462 894 776,39	**14,51%**	55 186 486,38	**11,92%**	295 110 194,07
	المجموع	**1414**	**100%**	**3 190 273 468,75**	**100%**	**128 127 579,11**	**4,02%**	**2 165 455 851,46**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

نلاحظ من خلال تصفح إحصائيات الجدول أعلاه أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) قد أودع النسبة الأكبر من طلبات التعويض لدى الصندوق، وهذا لكونه ممثلا بسبع (07) وكالات من بين (18) وكالة موزعة عبر تراب الولاية محل الدراسة، وذلك بنسبة تفوق 57% من حجم ملفات التعويض. كما نلاحظ أيضا أن نسبة تحصيل الديون من قبل هذا البنك هي الأضعف، نظرا لتحصيله ما نسبته1.27% مقارنة بالبنوك الأخرى. ولقد بلغت النسبة العامة للتحصيل 4.02% من حجم القروض المدفوعة لأصحاب المشاريع، وهي نسبة تعكس عدم اكتراث البنوك العمومية لتحصيل حقوقها، وهو ما يدفعها للاعتماد بشكل يكاد يكون كليا على صندوق الكفالة المشتركة في تحصيل الحقوق غير المستردة.

2.3 طلبات التعويض المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة من قبل البنوك حسب سنة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية:

تم تفصيل الطلبات حسب سنة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة في الجدول رقم (4)، والملاحظ أن السنوات الظاهرة هي السنوات التي تكون ضمن تغطية ضمان الصندوق وهي 08 سنوات، وذلك انطلاقا من سنة 2022.

الجدول 4: طلبات التعويض المقدمة من قبل البنوك حسب سنوات تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

	سنة التمويل (ANADE)	عدد الملفات موضوع الطلب	%	القرض الحقيقي المدفوع	% القرض الحقيقي المدفوع	المبالغ المحصلة	%	مبلغ التعويض المطلوب
1	**2007**	2	**0,14%**	3 957 601,53	**0,12%**	0,00	**0,00%**	3 075 784,06
2	**2010**	1	**0,07%**	1 825 948,80	**0,06%**	1 941 911,23	**106,35%**	1 325 579,59
3	**2011**	95	**6,72%**	207 515 648,52	**6,50%**	24 991 757,52	**12,04%**	129 378 837,92
4	**2012**	230	**16,27%**	439 678 189,07	**13,78%**	35 080 547,31	**7,98%**	292 067 978,96
5	**2013**	245	**17,33%**	559 086 966,84	**17,52%**	26 404 735,59	**4,72%**	375 244 031,50
6	**2014**	336	**23,76%**	684 720 940,65	**21,46%**	25 227 185,02	**3,68%**	465 042 577,06
7	**2015**	285	**20,16%**	702 364 688,44	**22,02%**	9 569 024,48	**1,36%**	488 069 199,95
8	**2016**	174	**12,31%**	470 567 706,94	**14,75%**	3 188 777,30	**0,68%**	324 698 280,21
9	**2017**	44	**3,11%**	112 899 777,96	**3,54%**	1 689 528,02	**1,50%**	81 218 261,06
10	**2018**	2	**0,14%**	7 656 000,00	**0,24%**	34 112,64	**0,45%**	5 335 321,15
	المجموع	**1414**	**100%**	**3 190 273 468,75**	**100%**	**128 127 579,11**	**4,02%**	**2 165 455 851,46**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة -وكالة أم البواقي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنة 2014 هي السنة التي سجلت فيها أكبر عدد ملفات التعويض المقدمة، والممثلة 336 ملف طلب تعويض، وذلك بنسبة 23.76%. أما من ناحية حجم القروض الممولة للمشاريع المتعثرة، فإن سنة 2015 هي السنة التي تم تسجيل فيها أكبر حجم قروض غير مستردة، وذلك بنسبة تعادل 22.02%، بالمقارنة مع سنة 2014 التي سجلت نسبة 21.46%. للتعمق أكثر في نشاط البنوك وصندوق الكفالة المشتركة وربطها بنشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

3.3 طلبات التعويض المودعة لدى الصندوق من طرف البنوك حسب قطاع النشاط:

يتم تفصيل طلبات تعويض ملفات القروض المتعثرة بدلالة قطاعات النشاط. ونلاحظ من الشكل رقم (1)، أن قطاع الفلاحة والصيد يحوز على حصة الأسد فيما يتعلق بالطلبات المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة، وذلك بنسبة 39.82%. ويرجع ذلك إلى النشاط الكبير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مشاريع هذا القطاع، نظرا للطابع الفلاحي والرعوي للمنطقة، يليه قطاع الخدمات بنسبة 19.38%.

الشكل 1: عدد طلبات التعويض حسب قطاعات النشاط

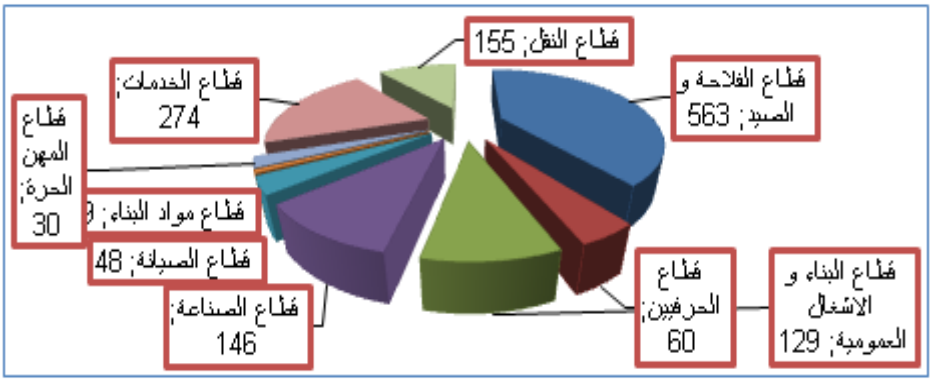

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

4. تحليل حجم، مصدر واتجاه الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة للفترة 2020–2022:

1.4 تحليل حجم و نوع الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة:

بعد دراسة الملفات من قبل موظفي المندوبيات المحلية، تقوم المندوبية بإرسال الملفات إلى الأمانة الدائمة لغرض عرض هذه الملفات على لجنة الضمان للبث في هذه الطلبات.

1.1.4 الملفات المقدمة للجنة صندوق الكفالة المشتركة بدلالة البنوك محل طلب التعويض:

نلاحظ حسب معطيات الشكل الموالي أن عدد ملفات بنك الفلاحة والتنمية الريفية 150 ملفا، وهو ما يمثل نسبة 31.59% من حجم التعويض الكلي. أما ما يتعلق بالقرض الشعبي الجزائري، فقد بلغ عدد ملفاته 163 ملفا، وهو ما يمثل نسبة 29.68% من حجم التعويض الكلي للملفات المقدمة.

الشكل 2: الملفات المعروضة أمام لجنة الضمان بدلالة البنوك محل طلب التعويض

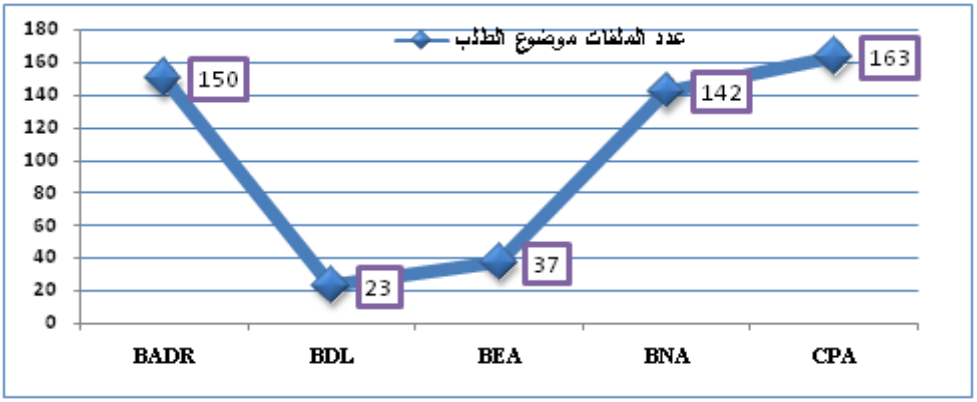

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة -وكالة أم البواقي

2.1.4 الملفات المقدمة أمام لجنة الضمان حسب سنة تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول 5: الملفات المقدمة أمام لجنة الضمان حسب سنة تمويل وكالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

	سنة التمويل وكالة (ANADE)	عدد الملفات	%	مبلغ التعويض المطلوب	%
1	**2011**	42	**8,16%**	42 916 826,14	**6,24%**
2	**2012**	141	**27,38%**	156 054 376,58	**22,67%**
3	**2013**	129	**25,05%**	195 410 957,08	**28,39%**
4	**2014**	139	**26,99%**	192 669 701,94	**27,99%**
5	**2015**	59	**11,46%**	92 535 131,50	**13,44%**
6	**2016**	5	**0,97%**	8 677 387,39	**1,26%**
	المجموع	**515**	**100%**	**688 264 380,63**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة -وكالة أم البواقي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الملفات المودعة لدى صندوق الكفالة المشترك خلال السنوات 2012، 2013 و2014 قد بلغت أعدادا مقلقة، حيث بلغت على الترتيب 141، 129 و139 ملفا. علما أن فترة الضمان تساوي ثمان (08) سنوات، وذلك ابتداء من تاريخ تسريح القرض من قبل البنك للشاب صاحب المشروع.

3.1.4 الملفات التي عرضت أمام لجنة صندوق الكفالة المشتركة حسب قطاعات النشاط:

يوضح الجدول رقم (06) الملفات المعروضة أمام لجنة صندوق الكفالة المشترك خلال الفترة المعنية، وذلك بدلالة قطاعات النشاط المعني بالمشاريع المتعثرة.

الجدول 6: الملفات المقدمة أمام لجنة الضمان حسب قطاعات النشاط

	قطاع النشاط	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	%
1	قطاع الحرفيين	27	**5,24%**	17 958 874,56	**2,61%**
2	قطاع الفلاحة والصيد البحري	53	**10,29%**	108 337 519,01	**15,74%**
3	قطاع البناء والأشغال العمومية	56	**10,87%**	88 829 910,63	**12,91%**
4	قطاع الصناعة	59	**11,46%**	80 389 926,86	**11,68%**
5	قطاع الصيانة	24	**4,66%**	27 989 238,50	**4,07%**
6	قطاع مواد البناء	3	**0,58%**	3 511 970,74	**0,51%**
7	قطاع المهن الحرة	14	**2,72%**	18 266 660,54	**2,65%**
8	قطاع الخدمات	148	**28,74%**	207 876 656,02	**30,20%**
9	قطاع النقل	131	**25,44%**	135 103 623,77	**19,63%**
	المجموع	**515**	**100%**	**688 264 380,63**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

نلاحظ أن عدد الملفات المعروضة لقطاعي الخدمات و النقل لوحدهما تعدى نصف الملفات المعنية بالتعويض، وهو ما يمثل ما نسبته 54.18% من الملفات المعروضة، وما نسبته 49.83% من حجم التعويض المطلوب.

2.4 تحليل حجم ونوع الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة:

تقوم لجنة صندوق الكفالة المشترك بدراسة الملفات المقدمة لغرض التعويض، ولها الحق في اتخاذ القرار المناسب. وسنحاول عرض عدد الملفات المقبولة للتعويض، السنوات والقطاعات المعنية بالتعويض.

1.2.4 الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك حسب البنوك:

يوضح الجدول الموالي عدد الملفات المعوضة لكل بنك وكذا حجم التعويض.

الجدول 7: عدد الملفات المعوضة وحجم التعويض لكل بنك

	البنك	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	المبلغ المعوض	%
1	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	14	**25,00%**	14 248 797,32	14 248 797,32	**18.70%**
2	بنك التنمية المحلية	2	**3,57%**	1 349 338,20	1 349 338,06	**1.77%**
3	البنك الجزائري الخارجي	2	**3,57%**	1 654 660,47	1 654 660,47	**2.17%**
4	البنك الوطني الجزائري	9	**16,07%**	15 228 974,21	15 199 403,41	**19.95%**
5	القرض الشعبي الجزائري	29	**51,79%**	43 637 833,87	43 750 593,23	**57.41%**
المجموع		**56**	**100%**	**76 119 604,07**	**76 202 792,49**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

نلاحظ أن عدد الملفات المعوضة تمثل ما نسبته 10.87% من الملفات المطلوبة للتعويض. وقد استفاد القرض الشعبي الجزائري من تعويض 29 ملف، وهو ما يمثل نسبة 51.79% من عدد الملفات المقدمة للتعويض، ونسبة 57.41% من حجم المبلغ الكلي المعوض.

2.2.4 الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة بدلالة سنة تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

يبين الجدول الموالي الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك، وذلك للبنوك الممولة للمشاريع المضمونة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE).

الجدول 8: الملفات المعوضة من قبل صندوق الضمان حسب سنة تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية

	سنة التمويل (ANADE)	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	المبلغ المعوض	%
1	**2011**	4	**7,14%**	4 802 656,08	4 768 094,27	**6.26%**
2	**2012**	17	**30,36%**	19 673 849,12	19 774 781,02	**25.95%**
3	**2013**	24	**42,86%**	36 590 527,26	36 607 345,73	**48.04%**
4	**2014**	10	**17,86%**	10 626 763,40	10 626 763,26	**13.95%**
5	**2015**	1	**1,79%**	4 425 808,21	4 425 808,21	**5.81%**
	المجموع	**56**	**100%**	**76 119 604,07**	**76 202 792,49**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أنه خلال الثلاث سنوات 2012، 2013 و2014 لوحدها، وصل عدد الملفات المعوضة على الترتيب 17، 24 و 10. وهو ما يمثل نسبة 91.07% من مجموع الملفات المقبولة للتعويض.

3.2.4 الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك حسب قطاعات النشاط:

يبين الجدول الموالي عدد الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك بدلالة القطاع.

الجدول 9: الملفات المعوضة من الصندوق حسب قطاعات النشاط

	قطاع النشاط	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	المبلغ المعوض	%
1	قطاع الحرفيين	2	**3,57%**	1 412 316,50	1 412 316,50	**1.85%**
2	قطاع البناء والأشغال العمومية	10	**17,86%**	12 398 803,49	12 428 603,05	**16.31%**
3	قطاع الصناعة	6	**10,71%**	10 910 841,51	10 904 722,76	**14.31%**

4	قطاع المهن الحرة	3	**5,36%**	3 727 043,04	3 739 560,37	**4.91%**
5	قطاع الخدمات	23	**41,07%**	35 822 359,59	35 857 035,54	**47.05%**
6	قطاع النقل	12	**21,43%**	11 848 239,94	11 860 554,27	**15.56%**
	المجموع	**56**	**100%**	**76 119 604,07**	**76 202 792,49**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن قطاع الخدمات هو الذي شهد أكبر عدد من المشاريع المتعثرة، والأكثر طلبا للتعويض من قبل البنوك، وذلك بنسبة 41.07% من عدد الملفات المقبولة للتعويض، وبنسبة 47.05% من حجم التعويضات الإجمالية.

5. خاتمة:

لقد لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) منذ إنشاءها سنة 1996، دورا بارزا في تحقيق طموحات الشباب المقاول. وعلى الرغم من بلوغ وتحقيق ما تم تسطيره من أهداف، حان الوقت لتقييم التجربة من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه للرقي بدور هذه الوكالة، التي تغير اسمها في السنوات الأخيرة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، في انتظار دعم دورها واستحداث مهام أخرى و نجاعة أكبر في نشاطها.

حـــاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى دور صـــندوق الـــكفالة المشتركة (Fonds de Garantie Paritaire) في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع، هذه الأخيرة الممولة جزئيا من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE). وقد قمنا بتحليل الأرقام التي تحصلنا عليها من قبل صندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع لولاية أم البواقي، والخاصة بالفترة 2020-2022. ولقد ركزت دراستنا هذه على تحليل عدد طلبات التعويض وحجم التعويضات، التي تقدمت بها البنوك على المستوى المحلي لصندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع. كما تطرقنا إلى عدد من المشاريع و القطاعات موضوع

القروض المتعثرة. كما تم التطرق إلى عملية دراسة الطلبات وتحويلها إلى الأمانة الدائمة للصندوق، وذلك لعرضها على لجنة الضمان للبث فيها.

ومن بين أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها، فقد توصلنا عموما إلى أن هناك ثلاث أسباب رئيسية لفشل المشاريع: أحدهما يرتبط بضعف تقييم نجاعة ملفات المشاريع قبل تنفيذها، والثاني مرتبط بالمرافقة التي تكاد تكون غائبة بعد تنفيذ المشاريع، أما الثالث فيتمثل في ضعف أو غياب ثقافة المقاولاتية لدى الشباب رواد الأعمال. كما سجلنا أنه ما يقارب 50% من المشاريع المتعثرة هي مشاريع خاصة بقطاع الخدمات التي لا تمتص يد عاملة كبيرة، وذلك لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية... وهي نتيجة يمكن أن توجه وتصوب عمل متخذي القرار في استحداث قطاعات أخرى للشباب حاملي المشاريع.

ويمكن اقتراح ثلة من الحلول التي يمكن أن تعجل في تحسين عمل صندوق الكفالة المشتركة:

- يجب تفعيل العقوبات، ومتابعة الأموال غير المستردة من قبل المستفيدين من القروض، ولاسيما التي كان وراء فشلها أسباب ذاتية، وذلك للحفاظ على المال العام؛
- إبعاد السياسة عن العمل المقاولاتي، وعدم الخلط بين الأهداف الاقتصادية مع الأهداف السياسوية، التي تخدم أشخاصا ولا تخدم مصلحة الوطن؛
- جعل إدارة وقرارات صندوق الكفالة المشتركة مستقلة استقلالا تاما، وذلك عن إدارة الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتية وقرارات البنوك؛
- إعادة تكوين لجنة الضمان وتشكيلها بأطراف تتوافق والأهداف المنوطة بها؛
- خلق مندوبيات جهوية للصندوق لتسهيل عملية عرض الملفات على لجنة الضمان؛
- وضع دليل واضح وشفاف لعملية التعويض، يوضح شروط الاستفادة من التعويض؛
- تطبيق فترة الضمان، فكل طلب خارج فترة الضمان يرفض، كما هو معمول به في مؤسسات التأمين؛
- تشجيع انخراط البنوك الخاصة والمختلطة في عملية تمويل للمشاريع المقاولاتية.

5. قائمة المراجع:

- العايب ,ي .(2010-2011) .إشكاليه التمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . أطروحة دكتوراه .كليه العلوم ألاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعه منتوري قسنطينة.
- المرسوم التنفيذي .(06 09 ,2003) .290-03الجريدة الرسمية العدد . 54الجزائر ,الجزائر.
- قريش ,ي .(2004-2005) .سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .أطروحة دكتوراه .قسم علوم التسيير، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعه الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(22 11 ,2020) .329-20الجريدة الرسمية العدد . 70الجزائر ,الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(20 10 ,2022) .356-22الجريدة الرسمية العدد . 71الجزائر ,الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(19 01 ,2022) .46-22الجريدة الرسمية العدد . 06الجزائر ,الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(09 06 ,1998) .200-98الجريدة الرسمية رقم 42المؤرخة في . 14/06/1998الجزائر , الجزائر.
- مرسوم رئاسي رقم .(20 01 ,2022) .42-22الجريدة الرسمية العدد . 06الجزائر ,الجزائر.

- AISSAOUI, N. (2020, Octobre 15). L'emploi en Algérie : Les dispositifs d'aide à l'emploi des jeunes. (l. r. Bouaghi/Algérie., Interviewer)
- BOUTALEB, K & BOUTALEB, O. (2018, juin 30). Le développement de l'entrepreneuriat en Algérie face aux contraintes bloquantes de l'environnement institutionnel. Journal Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale. pp : 30-48.
- *www.statista.com*. (2022, 02 05). Retrieved from www.statista.com: https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie
- *wwww*.ONS.dz. (2016-2018). Retrieved 04 05, 2023, from wwww.ONS.dz: wwww.ONS.dz